

اتفاقيتان مع هولندا بشأن تسليم المجرمين والمساعدة الجنائية



وقعت الإمارات ومملكة هولندا في أبوظبي، أمس الأحد، اتفاقيتين في المجالات القضائية والقانونية بين البلدين، تتعلقان بتسليم المجرمين والمساعدة في المسائل الجنائية.

وقع الاتفاقية عن جانب الدولة سلطان بن سعيد البادي الظاهري وزير العدل، وعن جانب المملكة الهولندية فريد جرابهايوس وزير العدل الهولندي.

وجرت مراسم التوقيع بحضور وفدي البلدين والويسيس سوهانس أدريانس أمبرختس، سفير مملكة هولندا لدى الدولة، كما حضر من جانب وزارة العدل الدكتور سعيد علي بحبوح النقبى، القائم بأعمال وكيل الوزارة، وعبدالله الماجد، الوكيل المساعد للخدمات المساندة والمستشار جاسم سيف بو عصبه، مدير دائرة التفتيش القضائي والمحامي العام الدكتور طارق الراشد رئيس نيابة عجمان الكلية، وعبيد سلطان الظاهري الوكيل المساعد لشؤون الخدمات القضائية، والقاضي عبد الرحمن البلوشي مدير إدارة التعاون الدولي.

وأشاد وزير العدل خلال مراسم توقيع الاتفاقيتين بالتعاون الثنائي مع المملكة الهولندية والعلاقة الوثيقة بين البلدين، والحرص على تعزيز هذا التعاون في المجالات القضائية والقانونية المتنوعة، ومن بينها اتفاقيات تسليم المجرمين، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية

ولفت إلى أن وزارة العدل في دولة الإمارات، تحرص على تعزيز التعاون في المجالات القانونية والقضائية مع جميع دول العالم، لاسيما الدول العريقة في هذا المجال كالمملكة الهولندية من خلال اتباع أفضل الممارسات المطبقة في محاكم البلدين الصديقين ومد جسور التعاون لتنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين في كل ما من شأنه تطوير المنظومة القضائية

وأكد حرص وزارة العدل على تنفيذ ما تضمنته الاتفاقيتان ومواصلة العمل المشترك بما يكفل تحقيق الاستفادة بين البلدين وتبادل الخبرات في المجالات القضائية والقانونية ومنها غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، مشيراً إلى أهمية تبادل الخبرات ومتابعة عمليات تنفيذ الاتفاقيات المشتركة بما يخدم رسالة العدالة ومفهومها

كما رحب خلال لقائه مع الوفد الزائر بوجودهم على أرض دولة الإمارات وفي العاصمة أبوظبي

من جانبه أعرب فريد جرابهايوس، عن سعادته بزيارة أبوظبي وتوقيع الاتفاقيتين مع الوزارة، مشيراً إلى أن العلاقات القضائية مع الإمارات متينة وقوية، ونحن سعداء بتكريس ذلك من خلال التوقيع على اتفاقيات التعاون الثنائي في (المجالات القانونية والقضائية، التي سيتواصل العمل على دعمها وتعزيزها بما يخدم مصالح البلدين الصديقين. (وام